

لا امتناع وقوع الفعل بعدها وهذا قيل متعلق الخبر بعدها اسما كما مر في باب  
المبتدأ وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام  
كالاستفهام وما التانيئة وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمه وعمر وما صحت  
وخالد ان لقيته اكرمه لان ماله صدر الكلام لا يهل ما بعده فيما قبله ومالا  
يعمل لا يفسر عملا وذكره لهذا القسم افاذة لتمام القسم وان كان ليس من  
هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه كما في الاوضح **ويستويان اي**  
الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير موصول باما مسوق في جملة ذات  
وجميع غير تجبية كما في **نحو زيد قام وعمر واكرمه** لاجله او **فعر واكرمه**  
فيجوز في عمرو والنصب والرفع **التثني في الحاصل** على كل تقدير لان الجملة الاولى  
اسمية الصدر فعالية الجز فان راعين صدرها رفعت او عجزها نصبت  
فالتثني كل بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا مرجح وظاهر تثني  
بما ذكرناه لا يشترط في الجملة المعطوفة وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها  
وهو ما جزم به في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصب وفاقا لسيبويه  
والفارسي لكن خالف في اوضحه فحزم بالشرط ذلك ومنع النصب في المثال  
المذكور لعدم الرابط تبعا للاختصاص والسير في قال وهو المختار **وليس منه**  
اي من باب الاشتغال **وكل شيء فعلوه في الزبر اي** الاكتب لعدم تسلط العامل  
علي ما قبله اذ لو صح كان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل فرفع كل  
واجب على الابتداء او جملة فعلوه في موضع رفع صفة كل او في موضع جر صفة  
لشيء وفي الزبر خبر كل والمعني وكل شيء مفعول هو ثابت في الزبر وكذا ليس  
**زيد ذهب به** بالبناء للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب  
عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لا امتنع اعماله النصب فيه فرفع زيد واجبا  
اصاعلي

اصاعلي الابتداء او على اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به ولم ينه على  
هذا في الشرح **تمت** الاشتغال كما يحري في النصب جوي في الرفع بان  
يكون الرفع على الابتداء وعلى الفاعلية باضمار فعل وتأتي فيهما الاقسام الخمسة  
ذكره في الاوضح والجامع وابنت مالك في التسهيل والكاوية الكبرى فيجب في الابتداء  
نحو خرجت فاذا زيد يكتب ويترجى في نحو زيد قام ويجب الفاعلية في نحو ان امرؤ  
هلك ويترجى في نحو ايشتر عهد ونحو ويستويان في نحو زيد قام وعمر وقد علم  
**باب التنزيح** في الهمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر ليس  
احدهما مؤكدا للآخر الي مجهول فاكثر متاخرا عنهما **يجوز** انك اذا تنازع عاملان  
اتفقا في الهمل كعلم وقعد اخوك ام اختلفا كما في **ضربني وضربت زيد اعمال الاول**  
منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني وهذا الوجه **اختاره الكوفيون** لقوته  
بالسبق **فيضمر في الثاني** الهمل **كلما اجتاجه** من مرفوع ومنصوب ومجور  
مطلقا للتنازع فيه اذ لا احد وزنيه لر جوع الضمير الي يتقدم رتبة لانه مجهول  
الاول نحو قام وقعد اخوك او قام وضربتهما اخوك او قام وسرت بهما اخوك  
وقد حذف منصوبا بالضرورة وعن السير في اجازة حذف غير المرفوع واختاره  
ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر **واعمال الثاني** في الظهور واهمال الاول  
وهذا الوجه **اختاره البصريون** لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومجهول  
باجنبي وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال الاول وذكر ذلك سيبويه  
قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالجزم كذلك بالنسبة الي الاول والثالث قال الشيخ  
العلامة خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على  
الثالث او بالثاني لقربه من المجهول بالنسبة الي الاول او يستوي الامور لوارثي  
ذلك **تغلا فيضمر في الاول** المفضل **مرفوعه** فاعلا كان او ناييه **مطلعا** لانه الاسمر  
مطبوقا